

مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية للشركات الليبية "دراسة تطبيقية على الشركة العامة للمطاحن والأعلاف"

أ.أسامة فرج على امبيرش
كلية الاقتصاد - جامعة صبراتة

أ.أبو عجلة رمضان الغريب
كلية الاقتصاد . جامعة صبراتة

أ.عصام العموري علي حسين
كلية الاقتصاد . جامعة صبراتة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية للشركات الليبية، وبما يوفره لأصحاب المصالح من صورة شفافة في كيفية تأثير الأمور غير المالية على النواحي المالية، وبما يساعد على تعظيم قيمة المنشأة في الأجل الطويل، وكيفية عرض القوائم المالية للأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنشأة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة، والكتب والدوريات ذات العلاقة لبناء الإطار النظري، كما تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة، التي شملت العاملين بشركة المطاحن والأعلاف، وقد تم تحليل الإجابات إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (spss).

ومن خلال تحليل البيانات المتحصّل عليها توصلت الدراسة إلى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية لشركة المطاحن والأعلاف بصرمان، كما تعد التنمية المستدامة من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام، سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في

الوقت الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، كما يجب الاهتمام بالبعد التكنولوجي وإدخاله ضمن أبعاد التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بإعداد نشرة مفصلة لإصدارات المبادرة العالمية للتقارير بشكل يساعد الشركات في إتباع هذه الإرشادات للإفصاح عن التنمية المستدامة في قوائمها المالية، وكذلك إعداد برامج تدريبية للموظفين، لكي تمكّنهم من الإلمام بالإجراءات اللازمة للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة.

(1-1) المقدمة:

تعد القوائم المالية الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها العديد من أصحاب المصالح في المنشأة وخارجها لاتخاذ قراراتهم ، كما أصبحت القوائم المالية بشكلها الحالي ووفقاً للتطور الحاصل في بيئة الأعمال الحديثة لا تعد بصورة كافية عن المنشآت، حيث أصبح الطلب يتزايد على العديد من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا تغطّيها التقارير والقوائم المالية الحالية، حيث ظهرت الحاجة للإفصاح عن المعلومات غير المالية التي تشمل قضايا الاستدامة، وإدارة المخاطر والتنمية، ومثل هذه المعلومات لا تغطّيها القوائم المالية الحالية، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة للإفصاح عن الدور الاجتماعي والبيئي، والذي تطور إلى الإفصاح عن التنمية المستدامة. ونتيجة للمطالبات الدولية عن المعلومات في الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي عملت المنظمات والتنظيمات والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية المستدامة لوضع معايير وإطار يمكن الاسترشاد به في صياغة التقارير عن أنشطة المنشآت، لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ظهور نوع جديد من التقارير يطلق عليه تقارير الاستدامة في ظل بيئة الأعمال الحديثة.

(2-1) الدراسات السابقة:

1- دراسة (اشكال ، امعرف) 2019: بعنوان مدى إمكانية تبني المحاسبة للتنمية المستدامة في بيئة الأعمال الليبية دراسة ، تطبيقية على شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إدراك إدارة شركة رأس الأنوف وموظفيها لأهمية المحاسبة للتنمية المستدامة، والتعريف على مدى توفر معلومات تمكّنها من الإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وكذلك المعوقات التي قد تحد من تطبيق متطلبات التنمية المستدامة . وتوصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أنّ النظام المحاسبي للشركة لا يولي أهمية للإفصاح عن الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، على الرغم ممّا تتكبّده الشركة من تكاليف في سبيل تطوير وتنفيذ برامج وأنشطة متعدّدة، تؤكد اهتمامها بالعاملين والبيئة والمجتمع تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كذلك عدم الدراية الكافية بالمعايير والإصدارات المحاسبية الدولية التي تنظم متطلبات محاسبة التنمية المستدامة من قبل إدارة الشركة وموظفيها، وعدم وجود معايير وقوانين وتشريعات محلية تلزمها بذلك، وعدم إلزام المؤسسة الوطنية للنفط الشركات بالمحاسبة عن التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد وتنفيذ برامج تدريبية للمحاسبين، تمكّنهم من الإلمام بالإجراءات اللازمة للإعداد والإفصاح عن المعلومات التي تفيد بمساهمتها اتجاه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

2-دراسة (إبراهيم) 2016 بعنوان: نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى التعريف بكل من مفهوم التنمية المستدامة والمحاسبة عليها، ومداخل إعداد تقارير الاستدامة ومعوقات إعدادها، ومحدّدات الإفصاح عليها، فضلاً عن مفهوم الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة ودورها في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وتقديم نموذج مقترح للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة واختبار أثره في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية في البيئة العراقية. وتوصّلت الدراسة إلى عدّة نتائج كان من أهمها: أنّ النموذج المقترح يظهر أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة من خلال توفير معلومات أكثر شمولاً عن

المنشآت والاهتمام بجوانب يهتم بها أصحاب المصالح كافة، وخاصة المستثمرون لا تتناولها التقارير التقليدية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأنَّ هناك تأثير إيجابي بين الآثار الجوهرية لأبعاد الإفصاحات المعيارية والأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في ترشيد قرارات الاستثمار، وقد أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة إلزام المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن تقارير الاستدامة لأهميتها في ترشيد قرار الاستثمار، واهتمام المنشآت العراقية بالإفصاح عن آثار عملياتها بشكل موسَّع في تقارير الاستدامة، ممَّا يؤدي إلى زيادة ثقة المجتمع واحترامه لتلك المنشآت باعتبارها منشآت رائدة.

3-دراسة (اصميدة) 2013 بعنوان دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين، دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي.

هدفت الدراسة إلى بيان دور الإفصاح الاختياري وأهميته في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الليبي من خلال الاستدلال على أهم المعلومات التي ينبغي أن تحتويها التقارير للمنشآت المساهمة الليبية، والتي يحتاجها المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية. وبيَّنت الدراسة أنَّ الاهتمام بالإفصاح الاختياري ضرورة حتمية لتحقيق فعالية التقارير المالية وتحقيقاً لأهدافها، لأنَّه يقوم بتوفير معلومات إضافية مالية وغير مالية لم يغطيها الإفصاح الإلزامي، والتي يحتاجها المستثمرون ومستخدمو التقارير المالية للاسترشاد بها في اتخاذ قراراتهم المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى عدَّة نتائج كان أهمها: أنَّ الإفصاح عن أداء المنشأة البيئي والاجتماعي يعد مفيداً ويؤثر إيجابياً على قدرة المستثمرين على فهم هذه المعلومات واستخدامها عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وأنَّ عدم الإفصاح يؤثر سلباً على قدراتهم على التنبؤ بالأرباح وأسعار الأسهم، وتقييم المركز المالي للمنشأة.

4-دراسة (الأراضي 2011) بعنوان: تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات غير المالية.

هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد مدى حاجة أسواق المال للمعلومات غير المالية وتحديد مداخل توفيرها، فضلاً عن تقييم ما يشمله تقرير الاستدامة من المعلومات ومحاولة تطويرها، وذلك لتلبية حاجات أصحاب المصالح منها، ومن ثم تحديد مستوى التقرير عن الاستدامة في جمهورية مصر العربية وآليات تطويره. وبينت الدراسة أن هناك قصوراً في التقارير المالية الحالية، ولاسيما ما يتعلق بتوفيرها للمعلومات غير المالية، ولقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج كان من أهمها: ضآلة مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة إذا ما قورنت بمؤشرات (GRI) .

5-دراسة (الصاوي 2012) بعنوان: نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة دراسة، تطبيقية على الشركات المصرية.

هدفت الدراسة إلى وضع إطار نظري لمفهوم تقارير استدامة المنشأة، فضلاً عن مفهوم محاسبة الاستدامة واقترح الباحث نموذجاً لشكل تقارير الاستدامة للمنشآت واختبار مدى قبوله في بيئة الممارسة المصرية، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تحديد دوافع المنشأة لتقديم هذه التقارير، وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية الإفصاح عنها، وتم ذلك من خلال استقراء وتحميل الإصدارات المهنية والدراسات السابقة في مجال محاسبة الاستدامة وتقارير استدامة المنشأة، وبينت الدراسة حداثة هذا الموضوع في المجال المحاسبي واستحداث التقارير الخاصة به بشكل طوعي، مع وجود معوقات تواجه عملية الإفصاح عنها، وتوصلت الدراسة إلى عدّة نتائج كان من أهمها: أن الهدف الأساسي لإطار محاسبة الاستدامة هو قياس أداء المنشأة نحو هدف الاستدامة من وجهة النظر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وذلك لتحقيق المساءلة والشفافية والإفصاح عن آثار نشاط المنشأة فضلاً عن تنمية مهاراتهم والتعليم المستمر، والاستعانة بالخبرات الأخرى في مجالات وتخصصات مختلفة لدمج المعايير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عند تقييم أداء المنشأة.

6-دراسة (الحاج) 2017 بعنوان: الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة وأثره على تقويم أداء المنشآت بشركات البترول.

هدفت الدراسة إلى وضع إطار نظري لمفهوم تقارير التنمية المستدامة، وقياس أداء المنشأة نحو هدف الاستدامة من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمنهجية. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن التنمية المستدامة تعد من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية؛ من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وعدم إظهار تقارير التنمية المستدامة في القوائم المالية يترتب عليه عدم مصداقية القوائم المالية، وعلى ضوء النتائج أوصى الباحث بزيادة الإفصاح عن التنمية المستدامة في المنشآت، وذلك من خلال إصدار تقرير منفصل عن التقارير المالية بالقوائم المالية الختامية، وتطوير معايير الأداء في المنشآت بشكل دوري ومستمر لتقويم أدائها المالي والمحاسبي.

7. دراسة (مانع وآخرون) 2019 بعنوان: أهمية المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على وصف المحاسبة البيئية وتحديد أثر القياس والإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات في ظل الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة اللذان تربطهما علاقة تكاملية تسعى إلى إحداث التوازن بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي من خلال ترشيد قرارات الوحدات الاقتصادية وتوجيهها لبناء نظام الإدارة البيئية الذي يقلل من استنزاف الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة من النفاذ، ويضمن حق الأجيال القادمة، ولأجل معالجة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي الذي استخرجت منه العديد من النتائج أهمها: أن الإفصاح البيئي يؤدي إلى ترشيد القرارات والمحافظة على النظام البيئي.

(3-1) مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ازدياد عدد المنشآت التي فقدت القدرة على الاستمرار في مزاولة نشاطها وأعمالها، ووجود قصور في الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة، وهناك اتفاق على أنّ التقارير المالية التقليدية لم تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة لقيمة المنشأة في الوقت الحاضر، ممّا أدى إلى زيادة الطلب على مقاييس مالية جديدة ومقاييس غير مالية، كما أنّ التطور الحاصل في شركات المطاحن والأعلاف واتساع رقعتها داخل الدولة ووجود العديد منها داخل مخططات المدن الأمر الذي انعكس سلباً على المقيمين والمحيطين بتلك الشركات، ونتيجة لزيادة حجم التلوث الناتج عن الغبار و الانبعاثات بسبب المواد الكيميائية وكذلك رش الحبوب بمواد لمكافحة الآفات، لذا اتجهت معظم الشركات للمساهمة في توفير بعض الخدمات للمقيمين والتقليل من حجم الانبعاثات وإعادة تدوير المخلفات بما يسهم في الحفاظ على البيئة ، عليه فمشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة بشركة المطاحن

والأعلاف؟

ومن هذا التساؤل تنفرع الأسئلة التالية:

- 1- هل تتوفر المؤشرات الاقتصادية للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة؟
- 2- هل تتوفر المؤشرات الاجتماعية للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة؟
- 3- هل تتوفر المؤشرات البيئية للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة؟ .

(4-1) فرضيات الدراسة:

من خلال تساؤلات الدراسة تم اشتقاق الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.

الفرضية الفرعية الأولى: تتوفر مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي

للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة المطاحن والأعلاف.
الفرضية الفرعية الثانية: تتوفر مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية
المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة المطاحن والأعلاف.
الفرضية الفرعية الثالثة : تتوفر مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية
المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة المطاحن والأعلاف.
(4-1) أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في عدة جوانب أهمها:

- 1- تسهم هذه الدراسة في تحديد مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة من خلال الأبعاد (الاقتصادية الاجتماعية والبيئية).
- 2- ندرة البحوث المحاسبية في مجال التنمية المستدامة بصفة عامة وتقارير استدامة المنشآت بصفة خاصة، بالرغم من الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية المستدامة على المستوى الدولي أو المحلي.
- 3- توجيه اهتمام الباحثين نحو دراسة دور المحاسبين والمراجعين في تحقيق استدامة المنشآت، وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة وأثره على الأداء طويل الأجل للمنشأة.

(5-1) أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في المنشآت الليبية، وينبثق عن هذا الهدف الآتي:
- 1- تحديد مفهوم التنمية المحاسبية المستدامة.
 - 2- معرفة مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.
 - 3- إعداد توصيات واقتراحات تساعد الشركات الليبية في تطوير تقاريرها المالية وغير المالية بحيث تتبنى التنمية المحاسبية المستدامة.
 - 4- تقديم اقتراحات علمية مناسبة في ضوء الدراسة العملية، والتي من شأنها النهوض بعملية الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة.

(1-6) منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثون على بعض المناهج البحثية منها:

- 1- المنهج الاستنباطي ووظيفته التعرف على طبيعة المشكلة.
- 2- المنهج الاستقرائي ووظيفته اختبار صحة الأسئلة.
- 3- المنهج التاريخي ووظيفته استعراض الدراسات السابقة.
- 4- المنهج الوصفي التحليلي ووظيفته دراسة الحالة.

(1-7) مصادر الدراسة:

تتمثل مصادر الدراسة في الآتي:

- 1- مصادر البيانات الثانوية: وتتمثل في المراجع والدوريات والرسائل العلمية والتقارير.
- 2- مصادر البيانات الأولية: وتتمثل في الاستبانة.

2- الجانب النظري:

(2-1) تعريف التنمية المستدامة:

تعددت مفاهيم التنمية المستدامة ومن أهم المفاهيم تعرف بأنها: التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الألفاظ التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل: التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الألفاظ كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد. كما تعرف أيضاً بأنها: محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد(عبد ربه، غزلان، 2000، ص 290).

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بالحاجات المستقبلية، مما يؤدي إلى الارتقاء بالمجتمع، وتحقيق الرفاهية التي لا تتعارض مع قوانين البيئة الطبيعية، والتقليل من الأضرار التي تخل بالتوازن البيئي،

والتي تأتي من العلاقة المستدامة مترابطة ومتداخلة لمجالات التنمية، فمن المجال الاقتصادي الذي يشمل النمو وكفاية رأس المال والعدالة الاقتصادية مروراً إلى المنظومة الاجتماعية التي تشمل المساواة والتنوع الثقافي واستدامة المؤسسات، وأخيراً المنظومة البيئية والتي تشمل الطاقة والتنوع البيولوجي (محمود، عفاة، 2010 ص 28).

وتعرف محاسبة الاستدامة بأنها إدارة المعلومات المحاسبية والأساليب الجديدة، التي تهدف إلى خلق وتوفير معلومات عالية الجودة لدعم المنشأة في حركتها نحو تحقيق الاستدامة. (إبراهيم، 2016، ص 15).

وعرفت بأنها عبارة عن نظام للمعلومات يختص بوظيفتي قياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنشأة والتقرير عن نتائج هذا القياس بما يكفل تقييم إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة (بدوي، البلتاجي، 2013، ص 38).

ومن خلال التعريفات السابقة توصل الباحثون إلى التعريف التالي للتنمية المستدامة: وهي التنمية التي تحافظ على البيئة، وتحافظ على الرفاهية، و تقي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتضمن العدالة الاقتصادية.

(2-2) أهداف التنمية المستدامة:

تتعدد أهداف التنمية المستدامة ومن أهمها الآتي:

- 1- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية لبنى البشر.
- 2- ترشيد استخدام كافة الموارد، ووضع أولويات الاستخدامات.
- 3- تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة من خلال تشجيع المؤسسات لنشر الوعي البيئي وتحقيق الانتماء لدى أفراد المجتمع.
- 4- صيانة الموارد الطبيعية وإعادة استخدام الموارد والمخلفات.

5- التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة متطلبات البيئة ومشكلاتها وتعزيز قدرات جميع الدول على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والأقليات.

6- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كل مراحل التخطيط الإنمائي (الحاج، 2017، ص106).

(2-3) أبعاد الاستدامة:

حدد مؤتمر القمة العالمي للاستدامة المنعقد في جوهانسبورغ الأبعاد الرئيسية للاستدامة بثلاثة أبعاد وهي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وأكدت على هذه الأبعاد الإرشادات الصادرة من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقارير، وذلك على النحو التالي:

1. البعد الاقتصادي:

يتعلق البعد الاقتصادي للاستدامة بتأثيرات المنشأة على الظروف الاقتصادية لأصحاب المصلحة فيها، وعلى الأنظمة الاقتصادية على المستوى المحلي والمستوى الوطني والمستوى العالمي، ويهدف هذا البعد إلى توضيح تدفق رأس المال بين مختلف أصحاب المصلحة والآثار الاقتصادية الرئيسية للمنشأة على المجتمع بأسره. كما أنّ هذا البعد يهدف إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان من خلال زيادة السلع والخدمات وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد النادرة المتاحة، وحصاة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية من خلال إجراء التخفيض المتواصل في مستويات الاستهلاك عبر تحسين الكفاءة وإحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك، كما يهدف إلى معالجة التلوث باستخدام تكنولوجيا أنظف، والتخفيض من كثافة استخدام الموارد وتحول الاقتصاد نحو حماية النظم الطبيعية والمساواة في توزيع الموارد، أي تساوي الفرص للحصول على المنتجات والخدمات بين أفراد المجتمع، والحد من تفاوت

الدخول وفرص الحصول على الرعاية الصحية، وامتلاك الأراضي، وتقديم القروض. (خليل وبا بكر، 2016، ص25) .

2. البعد البيئي:

يتعلق بأثر المنشأة على الأنظمة الطبيعية الحية وغير الحية، وتشمل الأنظمة البيئية من الأرض والهواء والمياه. ويهدف هذا البعد إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وليس فقط توفيرها، لأنها ليست ملكاً لجيل معين، بل هي ملك لكل الأجيال، فضلاً عن حماية وسلامة الأنظمة البيئية من التلوث. (الصاوي، 2012، ص105).

إن تحقيق التزاوج بين إدارة الموارد البشرية والطبيعية، حيث أن فهم العلاقة التفاعلية بين البشر والموارد الطبيعية ستمكن المديرين من اتخاذ أفضل القرارات فيما يتعلق باستخدام تلك الموارد. ويغطي البعد البيئي الآثار المتعلقة بالمدخلات مثل: (الطاقة والمياه)، والمخرجات مثل (الانبعاثات والنفايات السائلة والصلبة). وبالإضافة إلى ذلك فهو يغطي التنوع البيولوجي، والآثار المتعلقة بالمنتج و الخدمة، والامتثال البيئي والنفقات البيئية. (بدوي، بلتاجي، 2008، ص248).

3. البعد الاجتماعي:

يتعلق البعد الاجتماعي بالآثار التي تسببها المنشأة للأنظمة الاجتماعية التي تعمل داخلها، ويهدف هذا البعد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية، وإيصال الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم إلى من يحتاجها، والقضاء على الفقر والبطالة وتنمية الثقافات والعلاقات بين المنشأة وأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين (اشكال وامعرف 2020 ص6).

كما يعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به الاستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضئيل، والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحاق الاجتماعي، فضلاً عن كونه يبين حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من

الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (كالمأوى، الطعام، الملابس، الدواء) وغيرها، وتلبية الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته ودون التأثير على الحقوق الاجتماعية للأجيال القادمة. وإن البعد الاجتماعي يشتمل على ممارسات العمالة والعمل اللائق وحقوق الإنسان والمجتمع، ومسؤولية المنتج. (ابراهيم، 2016، ص 11).

(2-4) مؤشرات ومقومات التنمية المستدامة:

أوضحت النشرة الصادرة عن المبادرة العالمية للتقارير (GRI) في جميع إصداراتها معلومات الاستدامة التي يجب الإفصاح عنها، وقد أوضحت من قبل المنشآت النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأطلقت عليها تسمية مؤشرات الاستدامة، وقد قسمت المؤشرات وتم إعطاء لكل منها رمز خاص بها، وتم تصنيف كل مؤشر إلى مجموعة مؤشرات تتعلق بالمؤشر الرئيسي، حيث قسمت مؤشرات الأداء الاقتصادي إلى تواجد المنشأة داخل السوق، الآثار الاقتصادية غير المباشرة، وممارسات الشراء، أمّا مؤشرات الأداء البيئي فهي المواد والطاقة والماء، والتنوع البيولوجي، والانبعثات والنفائيات الصلبة والسائلة، والمنتجات والخدمات والنقل، التقييم البيئي للموارد، وآليات الشكوى البيئية، أمّا مؤشرات الأداء الاجتماعي فهي: التوظيف، وعلاقة الإدارة بالعمال، والصحة والسلامة المهنية، والتدريب والتعليم، والتنوع وتكافؤ الفرص، والمساواة بين الرجال والنساء في الأجور، وتقييم الموردين فيما يتعلق بممارسات العمالة، وآليات الشكوى من ممارسات الموظفين، وحقوق الإنسان، والاستثمار، وعدم التمييز، والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، وعمالة الأطفال، والعمل الجبري أو القسري، والممارسات الأمنية، وحقوق الشعوب الأصلية وتقييم الموردين فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، والسياسة العامة، والسلوك المناهض للمنافسة وتقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع (ابراهيم 2016، ص 34-35-36).

(2-5) مبادئ محاسبة الاستدامة:

تتشابه مبادئ محاسبة الاستدامة مع مبادئ المحاسبة المالية مثل:

- أ- مبدأ الوحدة المحاسبية.
- ب- مبدأ الفترة المحاسبية.
- ج- مبدأ وحدة القياس.
- د- مبدأ التكلفة التاريخية.
- هـ- مبدأ الأهمية النسبية.
- و- مبدأ المحافظة على رأس المال.

إنَّ تحديد الوحدة المحاسبية التي يتم إعداد حسابات الاستدامة لها تتوقف على تطبيق مفهوم الاستدامة، إمَّا على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، فعلى المستوى الجزئي يتم وضع حسابات الاستدامة للمنشأة، بينما يكون على المستوى الكلي تطبيق مفاهيم محاسبة الاستدامة على المستوى الإقليمي (الصاوي 2012، ص 111). أمَّا بالنسبة للفترة المحاسبية التي يتم فيها تقييم أداء المنشأة تجاه الاستدامة فيتم تحديد التقرير إما شهري أو ربع سنوي أو سنوي، وكذلك يمكن أن يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بدورة حياة المنتج، وبالمثل لمبدأ وحدة القياس بوجود العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية تتطلب محاسبة الاستدامة استخدام مجموعة من وحدات القياس. فالوحدات النقدية ترتبط بتقييم الأداء الاقتصادي، لكنَّها غير مناسبة لتقييم الأداء الاجتماعي أو البيئي. كما أنَّ محاولة تحويل مخاطر الآثار الاجتماعية والبيئية إلى وحدات نقدية قد يُساء تفسيرها بشكل واضح.

إنَّ وحدات القياس المستخدمة في محاسبة الاستدامة تكون متنوعة، لا تتوقف على وحدة النقد فقط، فالبعدين البيئي والاجتماعي في الاستدامة يستلزمان استخدام مجموعة متنوعة من وحدات القياس، وذلك لأنَّ وحدة القياس النقدي لا تلائم تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي لمنشأة (بدوي، عثمان، 2012، ص 34).

أمّا بالنسبة لمبدأ التكلفة التاريخية فوظيفة محاسب الاستدامة هي التسجيل التاريخي لكل عملية تبادل قامت بها المنشأة، إضافة إلى تطبيق مبدأ المحافظة على رأس المال، ويتضمّن هذا المبدأ المحافظة على رأس المال الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. أمّا مبدأ الأهمية النسبية ضمن إطار محاسبة الاستدامة، فمن غير الملائم الحصول والإقرار لكافة الآثار البيئية التي يتسبب فيها الإنسان. لذلك لا بد من إعطاء أولويات لتلك الآثار اعتماداً على أهميتها وملاءمتها لأصحاب المصالح، أمّا الآثار التي تكون أقل فيمكن استبعادها، أمّا بالنسبة لمبدأ المحافظة على رأس مال المنشأة المستدامة أن تحافظ على رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة من خلال عدم استخدام الموارد المتجدّدة بشكل يفوق معدل تجدها، واستخدام الموارد غير المتجدّدة بحذر وكفاءة مع الحرص على استمرار هذه الموارد للأجيال القادمة (إبراهيم 2016، ص 19-20).

(2-6) أساليب القياس والتسجيل:

يصعب إيجاد مدخل قياس عملي في مجال الاستدامة يلقي القبول العام، كما هو الحال في المحاسبة المالية، وذلك بسبب صعوبة الأنشطة الخاضعة للقياس لكونها تتصف بأنها غير محدّدة، ولم يتم الاتفاق عن ماهيتها، بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المنشآت وبين ما تراه تلك المنشآت من مسؤولية تجاه المجتمع، فضلاً عن صعوبة التعبير النقدي عن بعض أنشطة الاستدامة (الصاوي، 2012، ص 112) وتم الاعتماد في محاسبة الاستدامة على مدخل القياس متعدد الأبعاد بدلاً من مدخل القياس الكمي ذي المضمون الواحد، حيث يعتبر مدخل القياس متعدد الأبعاد أكثر ملائمة من حيث إمكانية التطبيق العملي لتأثيرات الاستدامة وما يوفره من معلومات مختلفة تعكس تباين وتعدد الأشياء موضوع القياس، من دون التقيد والالتزام بأسلوب قياس معين أو الاعتماد على أسلوب قياس معين أي بمعنى أنه لا يحدد بنمط قياس معين أو وحدة قياس معينة، وكما يعد المدخل الأفضل من حيث إمكانية التطبيق العملي لقياس التأثيرات الاقتصادية

والبيئية والاجتماعية لعمليات وأنشطة المنشأة، وتتقسم المعلومات في ضوء هذا المدخل إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- معلومات مالية: التي يمكن قياس تأثيرها ضمن إطار محاسبة الاستدامة بمقياس نقدي.

ب- معلومات كمية: التي لا يمكن قياس تأثيرها ضمن إطار محاسبة الاستدامة بمقياس نقدي، وإنما تقاس بمقياس كمي، ويقصد به تعيين أعداد للأشياء أو الأحداث طبقاً لقواعد محددة.

ج- معلومات وصفية: التي يمكن قياس تأثيرها ضمن إطار محاسبة الاستدامة بمقاييس وصفية ويقصد بها التوصيف الإنشائي لخصائص أو مظاهر شيء أو حدث معين.

وتتشابه أدوات تحليل وتسجيل بيانات المحاسبة لأغراض الاستدامة مع أدوات وسجلات المحاسبة دفتر يومية، وحسابات الأستاذ، وميزان المراجعة (بدوي، بلتاجي، 2013، ص 59-62).

(2-7) الخصائص النوعية لمعلومات محاسبة الاستدامة:

يجب أن تمتلك معلومات محاسبة الاستدامة خصائص نوعية التي حدتها (GRI)، لإعلام المستخدمين بكيفية إعداد تقارير الاستدامة، وهي لا تختلف عن الخصائص النوعية للمحاسبة المالية، وهذه الخصائص كما حددت في النشرة الصادرة عن GRI لسنة 2014 في الصفحة رقم 13 هي:

1. التوازن: يجب أن يكون التقرير متوازناً ومعتدلاً، ويحقق الشفافية عن أداء المنشأة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وأن يشمل التقرير على الجوانب الايجابية في الأداء والنواحي التي يجب على المنشأة أن تزيد من تحسينها ضمن نطاق الاستدامة.
2. القابلية للمقارنة: ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقرير توافق المؤشرات التي وردت من أجل تسهيل عملية مقارنة تقرير عن الأداء الاقتصادي والبيئي

- والاجتماعي للمنشأة من قبل أصحاب المصالح ومستخدمي التقارير، لتحليل التغيرات التي تطرأ على المنشأة مع مرور الوقت، مقارنة بالمنشآت المثلثة.
3. الدقة: ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة ومفصلة بما فيها الكفاية لأصحاب المصالح ومستخدمي التقارير من جميع الفئات لتقييم أداء المنشأة في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
4. التوقيت: ينبغي أن يكون التقرير على جدول منتظم وتكون المعلومات متاحة ومقدمة بالوقت المناسب لأصحاب المصالح لأجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات مدروسة وفي الوقت المناسب.
5. الوضوح: ينبغي أن تكون المعلومات المتاحة في التقرير معدة بطريقة مفهومة، وتمكن الجهات المستفيدة منها من الوصول إليها، وأن تكون هذه المعلومات عن الآثار الفعلية لأداء المنشأة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بصورة موضوعية.
6. الموثوقية: ينبغي أن تكون المعلومات والبيانات الواردة في التقرير يمكن مراجعتها من قبل المراجع الخارجي، وأن يقدم التقرير تفسيرات لأي معلومات يوجد فيها لبس أو شك.

(2-8) الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة:

يعد الإفصاح الاختياري عن الاستدامة حديثاً نسبياً، حيث يتم الإفصاح من قبل المنشآت عن معلومات مالية وغير المالية المهمة، مثل الأمور المتعلقة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر، التي يمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي للمنشآت، إذ أن تطور الاهتمام بقضايا الاستدامة قد انعكس على الفكر المحاسبي، وحاولت الدراسات المحاسبية تحسين مجالات القياس والإفصاح المحاسبي وتوسيع مضمونها ليشمل الإفصاح عن الآثار البيئية والاجتماعية إلى جانب الآثار الاقتصادية للمنشآت.

(2-8-1) مفهوم الإفصاح الاختياري:

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الأسس التي تركز عليها نظرية المحاسبة، ويمثل الوظيفة الثانية بعد القياس. ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه إعلام أصحاب المصالح بالمعلومات الواردة في التقارير المالية للمنشأة، ويطلق على الإفصاح في الحدود الدنيا بالإفصاح الإلزامي، وأي إفصاح يزيد عن تلك الحدود من حيث الكمية والمحتوى، يصبح إفصاح اختياري (اصميدة، 2013، ص 9).

وبسبب التطور الذي يشهده العالم اليوم، ولقصور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وعدم تلبيتها لاحتياجات أصحاب المصالح، ازدادت أهمية الإفصاح الاختياري في الفكر المحاسبي نتيجة لتحويل النظر إلى القوائم المالية من اعتبارها هدفاً بحد ذاتها إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف أو عدة أهداف أهمها المساعدة في اتخاذ القرارات، وأن متطلبات هذه القرارات تقوم إلى حد كبير بما يقدمه الإفصاح الإلزامي من معلومات، لذلك أصبح الاهتمام بالإفصاح الاختياري حتماً وضرورياً لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقاً لأهدافها (المسلماني، 2009، ص 58).

ويعد الإفصاح الاختياري مكماً للإفصاح المحاسبي الإلزامي، وتبرز أهميته من خلال الحاجة المتزايدة لمزيد من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بمستخدمي المعلومات، خاصة في ظل تزايد احتمالات عدم التأكد الخاص بالمستفيدين، وعدم كفاية الإفصاح الإلزامي منفرداً لتغطية تلك الاحتياجات من المعلومات، وأن اللجوء إلى الإفصاح الاختياري جاء نتيجة لسد تلك الفجوة. (النجار، 2011، ص 36).

(2-8-2) العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح الاختياري في المعلومات، وأهم العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح الاختياري تتمثل في الآتي:

1. تكاليف الإفصاح الاختياري والمنافع المتوقعة منه:

يتطلب إعداد المنشأة لمعلومات إضافية ضمن التقارير المالية تحمل المزيد من تكاليف إنتاج هذه المعلومات، وتقسّم هذه إلى تكاليف مباشرة، وتشمل تكاليف إعداد ومعالجة ونشر المعلومات الإضافية، ويكون من الصعب تقديرها ودمجها في تحميل التكلفة والعائد، وتكاليف غير مباشرة وتشكل التكاليف الناتجة عن أثر الإفصاحات على قرارات المنشأة وأنشطتها مثل أثر التنبؤات بالأرباح السلبية على شروط الموردين وتكاليف المقاضاة وغيرها. (اصميدة، 2013، ص21) أمّا المنافع المتوقعة من الإفصاح الاختياري فهي تحسين مصداقية المنشأة ممّا يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمها وبالتالي زيادة في قيمتها على المدى الطويل وتحسين علاقة المنشأة مع أصحاب المصالح وخفض حالة عدم التأكد لديه عن الأداء المالي، وغير المالي للمنشأة، عن طريق تخفيض درجة عدم التماثل بين المعلومات المقدمة للإدارة والمعلومات المقدمة لأصحابها وهنا يقع الدور على المنشأة للمواءمة بين مصالح هذه التكاليف والمنافع المتوقعة منها (ابراهيم، 2016، ص25).

2- حجم المنشأة:

تشير غالبية الدراسات إلى أنّ المنشآت الأكبر حجماً تكون أكثر استعداداً للمزيد من الإفصاح على عكس المنشآت الصغيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ المنشآت كبيرة الحجم تكون عرضة لضغوط أكثر من جانب العديد من أصحاب المصالح، وبالتالي تقوم هذه المنشآت بزيادة درجة الإفصاح في محاولة منها لتخفيف الضغوط، على عكس المنشآت صغيرة الحجم لأنّ زيادة درجة الإفصاح فيها قد يعرّض مركزها للمخاطر مقارنة بالمنشآت الكبيرة، وهنا يتبيّن أنّ حجم المنشأة من أكثر العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري. (عطية، 2013، ص69).

3- مصداقية الإفصاح الاختياري:

لتحقق مصداقية الإفصاح الاختياري لابد للمنشأة من أن يكون لديها معلومات مهمة ومفيدة لأصحاب المصالح، وتفصح عنها بصورة واضحة وصادقة ومليمة

لاحتياجات جميع الأطراف، وليس العبرة بكثرة المعلومات المفصح عنها، ولكن بنوعيتها وجودتها ودرجة مصداقيتها، لتكون ذات قيمة لمن يستخدمها، فمقدار قليل منها يحقق المنفعة لمستخدميها، وبالتالي سينعكس على مصداقية المنشأة في المدى الطويل.

4- الهيكل المالي للمنشأة:

يعبر الهيكل المالي عن مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي الذي تحتاجه، حيث أنّ المنشآت التي تعتمد على مصادر خارجية في تمويل وظائفها تزداد فيها نسبة الإفصاح، وذلك لتوضيح قدرتها على سداد الديون المترتبة عليها، ويعد هذا الإفصاح موقفاً دفاعياً للمنشأة عندما تكون نسبة الاقتراض مرتفعة. (إبراهيم، 2016، ص 25).

5- الضغوط الخارجية:

من أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري هي الضغوط الخارجية من قبل جهات ومنظمات تنادي بضرورة التوجه نحو التوسع بالإفصاح وتطوير النموذج المحاسبي الحالي لسد القصور الحاصل في التقارير المالية، وزيادة كفاءة التقارير المالية في الوفاء باحتياجات المستخدمين. (مقلد، 2008، ص 24).

3- الدراسة الميدانية:

(3-1)- بيئة ومجتمع الدراسة :

تتمثل بيئة الدراسة في شركة المطاحن والأعلاف صرمان، أمّا مجتمع الدراسة فيتمثل في العاملين بالقسم المالي بشركة المطاحن والأعلاف والبالغ عددهم 50 موظفاً، وتم اختيار كل العينة نظراً لصغر حجمها وإمكانية تغطيتها.

(2-3) أولاً: أداة جمع البيانات

1- تصميم استمارة الاستبيان:

لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، ويرى الباحثون ضرورة تقسيم استمارة الاستبيان إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.

1- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات:

اختبار كرونباخ ألفا (α) هو اختبار يبين مصداقية إجابات مفردات العينة على عبارات الاستبيان المقاسة بمقياس واحد، فكلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل على مصداقية إجابات مفردات العينة. (البياتي: 2005، ص49).

2- اختبار ولكوكسون حول المتوسط (: Wilcoxon on - test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان (عاشور وأبو الفتوح: 1995، ص29).

3- اختبار Z حول المتوسط:

يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير، لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة. (البلداوي: 1997، ص332).

3- اختبارات الصدق " الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحثون بالاختبارات الآتية:

1- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راع الباحثون جانب صدق المحتوى في الاستمارة ، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

2- الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله، وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين في علم المحاسبة والإحصاء، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة، سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات، حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم أربع مجموعات رئيسية من الأسئلة كالاتي:

المجموعة الأولى: وتضم 3 أسئلة شخصية وتشمل المؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص.

المجموعة الثانية: وتشمل 10 عبارات حول مدى توافر المؤشرات الاقتصادية للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة المطاحن والأعلاف.

المجموعة الثالثة: وتشمل 9 عبارات حول مدى توافر المؤشرات الاجتماعية للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة المطاحن والأعلاف.

المجموعة الرابعة: تشمل 9 عبارات حول مدى توافر المؤشرات البيئية للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة المطاحن والأعلاف.

وبعد عملية التعديل قام الباحثون بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على العاملين بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف، وبعد فترة تم الحصول على عدد(45) استمارة استبيان صالحة للتحليل، والجدول رقم (1) يبين عدد الاستثمارات الموزعة

والمتحصل عليه نسبة الاستمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع %
50	45	90

من الجدول رقم (1) نلاحظ أنَّ نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل 90 % من عدد الاستمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة.

(3-3) ثانياً: ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثون الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما في الجدول التالي رقم (2) جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أمَّا إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3) فيدل على أنَّ درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS Statistical Package for Social Science)) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

ثالثاً: اختبار الثبات والصدق: **Reliability and Validate**

للتأكد من ثبات الاختبار "أداة الدراسة" قام الباحثون بحساب درجة الثبات باستخدام

معامل كرونباخ ألفا Alpha Cornbach. والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات، وذلك للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مدى توافر المؤشرات الاجتماعية للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.	10	0.687	0.829
2	مدى توافر المؤشرات الاجتماعية للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.	9	0.762	0.873
3	مدى توافر المؤشرات البيئية للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.	9	0.847	0.920
4	مقومات الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف	28	0.893	0.945

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات) ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.687 إلى 0.893) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.829 إلى 0.945) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح، فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق ممّا يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

(3-4) رابعاً: خصائص مفردات عينة الدراسة.

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم	15	33.3
بكالوريوس	30	66.7
المجموع	45	100.0

من خلال الجدول (4) نلاحظ أنّ معظم مفردات عينة الدراسة ممّن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (66.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممّن مؤهلاتهم العلمية دبلوم ويمثلون نسبة (33.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ هناك ارتفاع في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة ممّا يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها، التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد

سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	9	20.0
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	15	33.3
من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة	12	26.7
من 20 سنة فأكثر	9	20.0
المجموع	45	100.0

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أنّ معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، ويمثلون نسبة (33.3%) من مفردات عينة الدراسة. تم يليه ممن سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (26.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممّن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات أو من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (20%) لكل فئة من الفئتين من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ ارتفاع في مدة الخبرة لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب

التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	30	66.7
إدارة	3	6.7
اقتصاد	3	6.7
هندسة	3	6.7
تخصص آخر	6	13.3
المجموع	45	100.0

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (66.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من تخصصات أخرى، ويمثلون نسبة (33.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

(3-5) خامساً: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

مدى توفر مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف. لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل مؤشر من المؤشرات المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على المؤشرات المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	الإفصاح عن النتائج المالية لنشاط المنشأة في المشاريع الصديقة للبيئة بسبب تغير المناخ.	3.53	.815	-3.699	.000
2	الإفصاح عن معدلات ومستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.	3.60	.963	-3.580	.000
3	الإفصاح عن إجراءات التوظيف ونسبة موظفي الإدارة.	3.67	1.087	-3.611	.000
4	الإفصاح عن الاستثمارات في البنية التحتية لتحقيق المنفعة العامة.	3.87	.625	-5.380	.000
5	الإفصاح عن التبرعات للجمعيات الخيرية .	3.13	.815	-1.129	.259
6	الإفصاح عن أية معلومات لدعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في البنية التحتية.	4.00	.826	-5.082	.000
7	الإفصاح عن أية مساعدات مالية أو غير مالية للحد من التلوث.	3.53	.894	-3.460	.001
8	المساهمة في الورش والندوات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ودعم البحث العلمي .	4.13	.726	-5.410	.000
9	الإفصاح عن أية مبالغ ترصد لدعم حملات التشجير أو الحد من الاحتباس الحراري.	3.53	.815	-3.699	.000
10	الإفصاح عن الخطط والسياسات المتبعة لتخفيض مستوى استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، إحداهتغير جذري في أسلوب الإنتاج والعمل وأنماط الاستهلاك.	4.00	1.044	-4.666	.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أنَّ

أ. الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للمؤشرات التالية:

1. الإفصاح عن النتائج المالية لنشاط المنشأة في المشاريع الصديقة للبيئة بسبب تغير المناخ.

2. الإفصاح عن معدلات ومستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.

3. الإفصاح عن إجراءات التوظيف ونسبة موظفي الإدارة.
4. الإفصاح عن الاستثمارات في البنية التحتية لتحقيق المنفعة العامة.
5. الإفصاح عن أية معلومات لدعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في البنية التحتية.
6. الإفصاح عن أية مساعدات مالية أو غير المالية للحد من التلوث.
7. المساهمة في الورش والندوات المتعلقة بالتنمية المستدامة ،ودعم البحث العلمي .
8. الإفصاح عن أية مبالغ ترصد لدعم حملات التشجير أو الحد من الاحتباس الحراري.
9. الإفصاح عن الخطط والسياسات المتبعة لتخفيض مستوى استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ،إحداث تغير جذري في أسلوب الإنتاج والعمل وأنماط الاستهلاك.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه المؤشرات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه المؤشرات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه المؤشرات.

ب . الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للمؤشر التالي:

1. الإفصاح عن التبرعات للجمعيات الخيرية.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذا المؤشر وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذا المؤشر متوسطة ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع المؤشرات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8) .

الجدول رقم (8) يمثل نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع المؤشرات المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن

والأعلاف

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى توافر مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف	3.7000	.44620	10.524	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أنّ قيمة إحصائي الاختبار (10.524) (بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أنّ المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7000) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود توفر لمقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف حيث تم الموافقة على المؤشرات التالية:

1. الإفصاح عن النتائج المالية لنشاط المنشأة في المشاريع الصديقة للبيئة بسبب تغير المناخ.

2. الإفصاح عن معدلات ومستويات الأجور مقارنة بالحد الأدنى للأجور على المستوى المحلي.

3. الإفصاح عن إجراءات التوظيف ونسبة موظفي الإدارة.

4. الإفصاح عن الاستثمارات في البنية التحتية لتحقيق المنفعة العامة.

5. الإفصاح عن أية معلومات لدعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في البنية التحتية.

6. الإفصاح عن أية مساعدات مالية أو غير مالية للحد من التلوث.

7. المساهمة في الورش والندوات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ودعم البحث العلمي .

8. الإفصاح عن أية مبالغ ترصد لدعم حملات التشجير أو الحد من الاحتباس الحراري.

9. الإفصاح عن الخطط والسياسات المتبعة لتخفيض مستوى استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، إحداث تغيير جذري في أسلوب الإنتاج والعمل وأنماط الاستهلاك.

ج . مدى توفر مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف .

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل مؤشر من المؤشرات المتعلقة بمدى توافر مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على المؤشرات المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	الإفصاح عن المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج من حيث الوزن والحجم .	4.20	.661	-5.642	.000
2	الإفصاح عن نسبة المواد المستخدمة والتي يجرى إعادة تدويرها في صورة مواد أولية.	3.93	.688	-5.273	.000
3	الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى التطوير من أجل توفير الطاقة ،والبحث عن طاقة متجددة .	3.80	.919	-4.343	.000
4	الإفصاح عن كميات المياه المستهلكة وطرق العمل من أجل ترشيد استهلاكها وإعادة تدويرها.	3.67	.879	-4.065	.000
5	الإفصاح عن إجمالي حجم المخلفات من حيث أنواعها وطرق التخلص منها.	3.73	.863	-4.296	.000
6	الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى تخفيض من الآثار البيئية الناتجة عن المنتجات وتحديد مدى تحقق ذلك .	3.67	.798	-4.284	.000
7	الإفصاح عن إجمالي عدد الشكاوي حول الآثار البيئية المقدمة من خلال آليات التظلم .	3.80	1.057	-4.121	.000

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
8	الإفصاح عن أية معلومات متعلقة بالبيئة في التقارير المالية.	3.73	1.136	-3.801	.000
9	الإفصاح عن القيم النقدية للغرامات وإجمالي العقوبات الغير مالية الناتجة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح البيئية.	3.87	.815	-4.832	.000

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أنَّ الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع المؤشرات المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة المطاحن والأعلاف، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه المؤشرات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه المؤشرات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه المؤشرات. ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع المؤشرات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع المؤشرات المتعلقة بمدى توافر مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى توافر مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة المطاحن والأعلاف	3.8222	.51705	10.668	.000

- من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (10.668) (بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8222) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود توفر في مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف حيث تمت الموافقة على المؤشرات التالية:
1. الإفصاح عن المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج من حيث الوزن والحجم.
 2. الإفصاح عن نسبة المواد المستخدمة والتي يجري إعادة تدويرها في صورة مواد أولية.
 3. الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى التطوير من أجل توفير الطاقة، والبحث عن طاقة متجددة .
 4. الإفصاح عن كميات المياه المستهلكة وطرق العمل من أجل ترشيد استهلاكها وإعادة تدويرها.
 5. الإفصاح عن إجمالي حجم المخلفات من حيث أنواعها وطرق التخلص منها.
 6. الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى تخفيض من الآثار البيئية الناتجة عن المنتجات وتحديد مدى تحقق ذلك.
 7. الإفصاح عن إجمالي عدد الشكاوي حول الآثار البيئية المقدمة من خلال آليات التظلم.
 8. الإفصاح عن أية معلومات متعلقة بالبيئة في التقارير المالية.
 9. الإفصاح عن القيم النقدية للغرامات وإجمالي العقوبات الغير مالية الناتجة لعدم الامتثال للقوانين واللوائح البيئية.
- 1- مدى توافر مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل مؤشر من المؤشرات المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء الاجتماعي

للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11) .

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على المؤشرات المتعلقة بمدى توافر مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	الإفصاح عن إجمالي عدد الموظفين والتعيينات الجديدة حسب الفئة العمرية.	3.33	.879	-2.409	.016
2	الإفصاح عن عدد الموظفين المشتركين في اللجان الرسمية لإدارة وسلامة العمال.	3.73	.863	-4.350	.000
3	الإفصاح عن الراتب الأساسي و معدل ساعات العمل لكل موظف وفقاً لطبيعة عمله.	3.80	1.057	-4.121	.000
4	الإفصاح عن نتائج الدراسات الاستقصائية التي تقيس مدى رضا العميل.	3.93	.780	-5.088	.000
5	الإفصاح عن المساهمة في التعليم والخدمات الصحية.	3.87	.894	-4.593	.000
6	الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لتحسين ظروف العمل المادية للموظفين.	3.93	.939	-4.647	.000
7	الإفصاح عن التعويضات للعاملين مقابل الأضرار الناتجة عن العمل.	3.80	1.057	-4.121	.000
8	الإفصاح عن معدل ساعات التدريب لكل موظف وفقاً لطبيعة عموم ونوع الجنس.	3.87	.815	-4.832	.000
9	الإفصاح عن عدد السلف الممنوحة للموظفين بسبب الأوضاع الاجتماعية.	3.87	1.036	-4.338	.000

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أنَّ الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط

المقياس(3) لجميع المؤشرات المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه المؤشرات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه المؤشرات تزيد عن متوسط المقياس(3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه المؤشرات ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى توفر مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع المؤشرات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس(3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12).

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع المؤشرات المتعلقة بمدى توافر مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى توافر مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف	3.7926	.62343	8.528	.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.528) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7926) وهو يزيد عن متوسط المقياس(3)، وهذا يشير إلى وجود توافر في مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف حيث أن تم الموافقة على المؤشرات:

1. الإفصاح عن إجمالي عدد الموظفين والتعيينات الجديدة حسب الفئة العمرية.
2. الإفصاح عن عدد الموظفين المشتركين في اللجان الرسمية لإدارة وسلامة العمال.
3. الإفصاح عن الراتب الأساسي و معدل ساعات العمل لكل موظف وفقاً لطبيعة عمله.
4. الإفصاح عن نتائج الدراسات الاستقصائية التي تقيس مدى رضا العميل.
5. الإفصاح عن المساهمة في التعليم والخدمات الصحية.
6. الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لتحسين ظروف العمل المادية للموظفين.
7. الإفصاح عن التعويضات للعاملين مقابل الأضرار الناتجة عن العمل.
8. الإفصاح عن معدل ساعات التدريب لكل موظف وفقاً لطبيعة عموم ونوع الجنس.
9. الإفصاح عن عدد السلف الممنوحة للموظفين بسبب الأوضاع الاجتماعية.

(3-6) سادساً: اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بمدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف تم استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) على جميع المؤشرات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (مقومات الأداء الاقتصادي ، مقومات الأداء البيئي ومقومات الأداء الاجتماعي) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13) .

الجدول رقم (13) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع المؤشرات المتعلقة بمدى توافر مقومات الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى توافر مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف	3.7690	.45243	11.403	44	.000

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (11.403) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أنَّ المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7690) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود مدى توافر مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف حيث أنَّ:

1. يوجد توافر في مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.
2. يوجد توافر في مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.
3. يوجد توافر في مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.

(3-7) سابعاً: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات أهمها:

- 1- أثبتت الدراسة أنَّ أعلى نسبة لمتغير المؤهل العلمي عند (بكالوريوس) وتشكل نسبة (66.7%).
- 2- تؤكد الدراسة أنَّ أعلى نسبة لمتغير سنوات الخبرة عند الفئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) ويمثلون نسبة (33.3%).
- 3- أمَّا أعلى نسبة لمتغير التخصص عند (محاسبة) ونسبته (66.7%).
- 4- أنَّ التنمية المستدامة تعد من المفاهيم التي نالت كثير من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

- 5- يوجد توفر في مقومات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف حيث أن:
 - 1- يوجد توفر في مقومات الأداء الاقتصادي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.
 - 2- يوجد توفر في مقومات الأداء البيئي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.
 - 3- يوجد توفر في مقومات الأداء الاجتماعي للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة في القوائم المالية بالشركة العامة للمطاحن والأعلاف.
 - 4- يتم الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى التطوير من أجل توفير الطاقة، والبحث عن طاقات متجددة.
 - 5- لا يتم الإفصاح عن التبرعات للجمعيات الخيرية.
 - 6- النتائج المالية لنشاط المنشأة في المشاريع الصديقة للبيئة يتم الإفصاح عنه بسبب تغير المناخ.
- ثانياً: التوصيات.**

- يوصي الباحثون إدارة الشركة العامة للمطاحن والأعلاف بما يلي:
- 1- إعداد نشرة مفصلة لإصدارات المبادرة العالمية للتقارير بشكل يساعد الشركات في إتباع هذه الإرشادات للإفصاح عن التنمية المستدامة في قوائمها المالية.
 - 2- إعداد برامج تدريبية للموظفين تمكنهم من الإلمام بالإجراءات اللازمة للإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة.
 - 3- التوسع بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاجتماعية والبيئة بجانب الاقتصادية في تقارير الاستدامة يساعد على زيادة ثقة المجتمع في المنشآت.
 - 4- زيادة الإفصاح عن المبادرات الرامية إلى التطوير من أجل توفير الطاقة، والبحث عن طاقات متجددة.
 - 5- الاهتمام بالإفصاح عن التبرعات للجهات الخيرية.
 - 6- الاهتمام بإدخال البعد التكنولوجي ضمن أبعاد التنمية المستدامة.

مراجع البحث مصادره:

- 1- اصميدة، خالد أبو راوي ميلاد (2013)، دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في السواق المالية دراسة تطبيقية على الاسواق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
- 2- عطية، ياسر محمد، (2013)، محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية: دراسة اختباريه، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ، جمهورية مصر العربية.
- 3- مقلد، محمد محسن عوض، (2018)، نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
- 4- النجار، سامح محمد أمين، (2011)، أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدرة الشركة على الاستمرار دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
- 5- الصاوي، عفت أبو بكر محمد، (2012)، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة دراسة تطبيقيه، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 49 ، العدد 2، الجزء 2، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 6- اشكال، غزالة احمد ،امعرف ،سعاد عياش علي (2020) مدى امكانية تبني المحاسبة عن التنمية المستدامة في بيئة الأعمال الليبية دراسة تطبيقية على شركة راس لأنوف لتصنيع النفط والغاز
- 7- المسلماني، رندا عثمان محمد (2019) دراسة تحليلية لأثر المحتوى الإخباري لتنبؤات الإدارة ، كأحد محددات الإفصاح المحاسبي على أسعار الأسهم، دراسة تحليلية على سوق الأوراق المالية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.

- 8- بدوي، محمد عباس، عثمان، الأميرة إبراهيم، (2012)، قراءات في تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 9- سبرينة مانع، سعاد بشوع، هدى بوزيدي (2019) مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- 10- محمود مهدي البياتي: تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS - الطبعة الأولى - دار الحامد - عمان - (2005).
- 11- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح - الاختبارات اللا معملية - الطبعة الأولى - معهد الإحصاء - 1995.
- 12- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي- الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق - عمان- الطبعة الأولى-1997م.
- 13- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، (2006) التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية.
- 14- عبد ربّه، محمد عبد الكريم علي، (2000) محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية ،ص290.
- 15- محمود، لميس محمد. عفاة، عبد الرؤوف (2010) إستراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية لمحافظة طوباس كحالة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، فلسطين.
- 16- إبراهيم، افاق ذنوب (2016)، نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير المستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة .

- 17- بدوي، محمد عباس، بلتاجي، يسري محمد، (2013م) المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 18- الحاج، وفاء عمر التوم (2017م) الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة وأثره على تقويم أداء المنشآت، جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين، مجلد 8.
- 19- خليل، عبد الرحمن عادل، أبوبكر، الزين عبد الله (2016) دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري للمنشآت الصناعية، مجلة كلية التجارة، جامعة النيلين، مجلد رقم 3.